

"في التسليم للعترة الطاهرة"

الأسلوب الشرطي وسماته في أقوال الإمام المهدي عليه السلام

Style of Condition and Its Characteristics
in Speeches of Imam Al-Mahdi

م.م. محمد إسماعيل محمد كنجو
Asst. Lect. Muhammad Isma`ael Muhammad Kingo

سوريا- جامعة حلب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية وآدابها
Syria- University of Aleppo
Dept of Arabic and Literature College of Arts and
Humanities

Fa8288425@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

مُلخَصُ البَحْث:

يهتم هذا البحث بدراسة أهم ما في الأسلوب الشرطي وهو أنماطه التركيبية وسماته، ويقصد بالأنماط التركيبية بنية التركيب الشرطي، وبتعبير آخر هيئة العناصر اللغوية التي تؤلف في مجموعها التركيب الشرطي، وهذه العناصر لها أكثر من حالة، فقد يلي الأداة فعلان مضارعان، وقد يليها فعلان ماضيان، وقد يليها فعلان مختلفان، وقد يليها اسم لا فعل، وقد يكون جوابها جملةً وهكذا. ، وسأتبع في هذا البحث مجموعة الأنماط للجملة الشرطية الواردة في أقوال الإمام المهدي عليه السلام، وسأتكلم على هذه الأنماط حسب أشهر الأدوات المذكورة عنده، وهي أربع: (من، لولا، إذا، كلما). وسأعمل على دراسة الأدوات الشرطية المذكورة آنفاً كلاً على حدة، وذلك من خلال تقديم مقدمة نظرية عن كل أداة ثم الانتقال إلى أبرز الأنماط التركيبية، فأذكر النمط ثم أنتقل إلى المقولة التي ذكرها الإمام المهدي عليه السلام، ثم أعلق على هذه الجمل بالتعليقات العلمية المضبوطة لأصل في النهاية إلى الخاتمة التي ستضمّن أهم النتائج التي وصل إليها هذا البحث من حيث المستوى اللغوي في أقوال الإمام المهدي عليه السلام متمثلةً بأسلوب الشرط.

الكلمات المفتاحية: الأسلوب الشرط، الإمام المهدي عليه السلام، الأنماط التركيبية.

Abstract:

This research is concerned with the study of the most important of the conditional style: its compositional patterns and features, the structure of the conditional structure, and the body of the linguistic elements that compose the conditional structure as a whole. These elements have more than one case. Perhaps , two present or past verbs or different verbs come after the conditional indicator. The current study is to focus on the above-mentioned conditional instruments separately, by providing a theoretical introduction to each instrument and then on the syntactic patterns as a pattern. Tackling , explicating the pattern and commenting on the saying of the Imam Al-Mahdi with the exact scientific comments. Finally, the conclusion comes to the fore with the findings that show the linguistic level of the manner of the condition in the words of the Imam Al-Mahdi Al-Salam. .

Keywords: conditional style, Imam Mahdi, structural patterns.

المقدمة:

لابدّ لنا قبل الدُّخول في البحث من التَّعرّفِ إلى معنى الشَّرط في اللغة العربية
نبدأه ببيان معنى الكلمة لغويّاً ثمَّ معناها في اصطلاح النّحويين.

الشَّرط لغةً:

قال أصحاب اللغة: (الشَّرطُ: إلزامُ الشَّيْءِ والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروطٌ... والشَّرط: العلامة، والجمع أشراط، وأشراط الساعة أعلامها...)^١،
فالمعنى اللغوي للكلمة محصورٌ في معنيين اثنين الأول هو التزام أمرٍ ما... والثاني
هو العلامة على أمرٍ ما.

الشَّرط اصطلاحاً:

(هو كلامٌ يقتضي وجود جملتين، لا يتمُّ المعنى إلا بهما معاً، فكأنَّ أولاهما مبتدأً،
وكأنَّ ثانيتهما خبرٌ،...) والشَّرط أيضاً هو تعليقٌ حدثٍ على حدثٍ، (...) وهو
ربطٌ بين حدثين برابط السَّببية بحيث يكون الأول سبباً للثاني ويكون الثاني مسبباً
عن الأول (...) وهذه الرابطة السَّببية تستلزم، عقلاً، أن يُوجد الثاني في حال وجود
الأول، وأن يمتنع الثاني في حال امتناع الأول)^٢.

لا يكاد تعريف الشَّرط عند النُّحاة يعدو هذا التَّعريف، فحقيقة الشَّرط تكمن في
أنَّه أسلوبٌ يعتمد على الرِّبط بين حدثين أو بين جملتين ربطاً سببياً فيرتبط حدوث
الحدث الثاني (الجواب) بحدوث الحدث الأول (الشَّرط)، فإذا امتنع الحدث الأول
امتنع الثاني بالضرورة، إلا أنَّ هذا التعليق سواءً أكان سببياً أم امتناعياً لم يكن على
هذه الصورة في جميع ما ورد في العربية من جملٍ شرطيةٍ، بل وردت جملٌ لم يكن هذا
الرِّبط فيها متحققاً ما دفع النُّحاة إلى تأويلها.

كُلُّ ذلك يجعل من التَّركيب الشَّرطي تركيباً مختلفاً من حيث البنية والاستعمال لذلك فهو من أكثر الأساليب حاجةً إلى التَّوضيح والدراسة، من هنا أرى أنَّ التَّركيب الشَّرطي ميدانٌ فيه الكثير من القضايا الجديرة بالدراسة - على الرغم من وجود دراسات نظريَّة كثيرة تناولت الشَّرط بالدراسة - ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث.

الأداة (مَنْ):

أجمع النحاة على أنها اسمٌ لا حرفٌ، وهي من الأدوات الجازمة التي تعمل في الفعل المضارع، فتجزم بعدها فعلين مضارعين، ثم إنَّ دلالتها تنصبُّ على من يعقل فقولنا: (من يجتهد ينجح) يساوي في المعنى (إن يجتهد خالدٌ وسعيدٌ وينجح). .
(، فلَمَّا نابت (مَنْ) عن ذكر هؤلاء وهم عقلاء، دلَّت على العاقلِ وأفادت الإبهام والعمومَ فقولك (مَنْ) لا يحدد فاعلاً محدداً بل تدلُّ على جميع من يتصدى لهذا الفعل. وكان سببويه قد ذكرها في بداية حديثه عن الأدوات الاسميَّة التي تكون بمنزلة (الذي)، فعنون باباً سَمَّاهُ (باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي) ثم شرح تلك الأسماء فقال: (وتلك الأسماء: من، وما، وأيهم.)، نستطيعُ أن نحدد من قوله: (بمنزلة الذي) أنَّه يقصد أنَّها فرعٌ في باب الشَّرط وليست أصلاً فيه، إلا أنَّ المبرِّد بعده صرَّح بذلك وصرَّح بحصر الشَّرط معها بمن يعقل فقال: (تقول في (مَنْ) من يأتي آتني آت، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل فإن أردت بها غير ذلك لم يكن.)، ففي هذا النَّص عن المبرِّد دلالةٌ واضحةٌ على أمرين هما: دلالة (مَنْ) بل حصرها بمن يعقل وكونها ليست أصلاً في الشَّرط، ولم يحمل نصُّ المبرِّد حديثاً حول الغاية من المجيء بـ (مَنْ) في الجملة الشَّرطيَّة، في حين نجد عند غيره أنَّ الغاية من استعمال الأسماء في الشَّرط هي الاختصارُ، قال ابن الصَّانغ (٧٢٠هـ): (وفائدة الأسماء الاختصارُ، لما

فيها من العموم لما وضعت له ف (مَنْ) يعمُّ ذوي العلم (. . .) و (ما) تعمُّ غير ذوي العلم، إذاً وظيفة الأسماء في الشرط هي: الاختصار في المجال الذي وضعت له ف (مَنْ) بدلالتها على عموم العقلاء تغنينا عن ذكر ما لا نهاية له من أسمائهم. وقد اكتفى ابن مالك بالإشارة إلى أنّها اسمٌ من فصيلة الأسماء التي هي ليست بالظروف، في حين اكتفى ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك بذكر (مَنْ) ضمن الأدوات الجازمة لفعلين مضارعين. ، وهكذا فعل ابن هشام فقال في نوع الشرطية: (وشرطية نحو ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أُجْزَ بِهِ ﴾ * النساء: ١٣٣ *). ولم يصف شيئاً على ذلك.

وقد شرح محمد الأنطاكي معناها بقوله: (هي اسم مبهم للعاقل (. . .) ومعنى الإبهام أنّها تعني كلّ عاقل، فقولك: (من يجتهد ينجح) يعدل قولك: (إن يجتهد سعيدٌ أو بكرٌ أو زيدٌ أو خالد (. . .) إلخ ينجح) فكأنّ (من) أغنت عن ذكر ألوف أسماء العقلاء، إذاً فهي تفيد العموم فتشمل جميع أسماء العقلاء، وتغني عن ذكرهم ومن ثمّ فإنّ لها وظيفة هي: الاختصار، ولم يكتف الأنطاكي بهذا القول عن الأداة (من)، بل عاد وذكرها في موضع آخر من كتابه تحت عنوان (شبه الشرط)، ويعرّف شبه الشرط بقوله: (شبه الشرط هو: ربطٌ بين حدثين ولكن لا برابط السببية، كما رأينا في الشرط بل برابط آخر من الروابط الآتية: الذات العاقلة - الذات غير العاقلة - الزمان - المكان - الكيفية . . . فمثال الذات العاقلة (من يجتهد ينجح) وأداته (من).

إذاً فالأداة (مَنْ) تخرج من باب الشرط إلى حيث شبه الشرط لأنّها لا تربط الجملتين برابط السببية كالأداة (إن) وإنّما تربط بين الجملتين برابط الذات العاقلة، والمعروف عند النحاة أنّ مصطلح (شبه الشرط) يطلق على التراكيب التي تشبه قولنا: (الذي يأتيني فله درهم)، فهذه الجملة تشبه الشرط وذلك برابطها جملةً بجملةٍ وتعليقها حدثاً بحدثٍ ومسبباً بسببٍ، فاستحقاق الدرهم في هذه الجملة متوقفٌ على الإتيان،

ولذلك جاز لجملة الخبر (فله درهم) أن تسبق بالفاء، ولا يجوز دخول الفاء في الجملة الواقعة خبراً في غير هذا الموضع، وإنما جاز هنا لما في الجملة من معنى الشرط، هذا ما عدّه النحاة (شبه شرط).

أمّا الأداة (مَنْ) فهي إحدى أدوات الشرط، وإخراجها من دائرة الشرط لا يستند إلى حجة واضحة، فإن كان الشرط هو الربط السببي فإن (مَنْ) - وفي كثير من أحوالها - تربط بين الجملتين ربطاً سببياً، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾* النساء ٩٣* فإن استحقاق العذاب هنا مسبب عن فعل الشرط (القتل العمد)، وإن كان الشرط مجرد ربط بين حدثين، فإن (مَنْ) تقوم بهذا الربط على أتم وجه وأكمل، وأمّا إن كان الشرط هو العمل فإن (من) من الأدوات العاملة التي تجزم بعدها فعلين مضارعين، فلا ضرورة إذا لإخراجها من باب الشرط، ولم يذكر أحد من النحاة، على اختلاف مدارسهم وآرائهم، رأياً مخالفاً لما اشتهر من أن (من) اسم شرط جازم، وعدّها الجميع في فصيلة الأسماء، ومن قسّم الأسماء إلى ظروف وغير ظروف، عدّها من فصيلة الأسماء غير الظروف.

هذا وما يقال في (إن) يقال في (من) وغيرهما من أدوات الشرط في دخولها على الجمل الفعلية، وفي أن أصل استعمالها أن يلحقها فعلاً مضارعاً مجزوماً، ولكن هذا الاستعمال غير محفوظ دائماً، فربما جاء الفعلان ماضيين، وربما اختلفا فجاء أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً.

من الأنماط التركيبية التي يكثر ورودها مع الأداة (مَنْ) أن يأتي الفعلان بعدها ماضيين، وذلك يحسن لما في ذلك من تناسب في اللفظ، وقد جاءت هذه الصيغة من حيث الحسن في المرتبة الثانية عند من فاضل بين هذه الاستعمالات، وقد كثر هذا النمط

التركيب في اللغة العربية شعرها ونثرها، وصيغت وفقه أمثال تناقلتها ألسن الناس في كل مكان كقولهم: (من جدّ وجدّ ومن سار على الدرب وصل) وغيره الكثير. وقد ورد هذا النمط التركيبي مرّات عديدة في أقوال الإمام المهدي عليه السلام، كقوله: (من كان في حاجة الله، كان الله في حاجته)^٣، فالواضح من هذا المثال أن كلاً من فعل الشرط وجوابه جاء ماضياً.

(لولا)، ويسمى هذا الحرف: حرف امتناع لوجود، أي يربط امتناع الجواب بوجود الشرط، ويختص هذا الحرف بالدخول على الجملة الاسمية فلا يدخل غيره من أدوات الشرط على الجملة الاسمية.

وقد ذكر النحاة أن أوّل معنى لها ول (لوما) شقيقتها هو امتناع الشيء لثبوت غيره فقد قال ابن مالك: (ل(لولا) و(لوما) استعمالان: أحدهما: يدلان به على امتناع شيء لثبوت غيره ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً حذف خبره وجواباً مصدراف بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى أو بمضارع مجزوم بـ ((لم))^٤.

ففي هذا النص المنقول عن ابن مالك نص صريح على معناها واستعمالها فهي تعني حرف امتناع لوجود، ويلحقها مبتدأ خبره محذوف أي إنّها تدخل على جملة اسمية. وقد دار حديث النحاة بعد اتفاهم على معناها واختصاصها بالجملة الاسمية حول ثلاثة أمور تختص بها (لولا) وهي:

بساطتها وتركيبها:

الأمر الأوّل هو في أصلها وهل هي بسيطة أم مركبة، فقد نصّ المبرّد على أنّها مركبة من (لو) و(لا) وقال: (ولولا: إنّها هي (لو) و(لا) جعلتا شيئاً واحداً وأوقعتا على هذا المعنى . . .)^٥، وهذا الادعاء واجه تفصيلاً عند ابن الحاجب (٦٤٦هـ) خلص منه أنّه إذا بني على المساحة في أنّ (لو) تدلّ على امتناع الثاني لامتناع الأوّل

صحَّ لأنَّ (لولا) تدل على امتناع الثاني لوجود الأول أمَّا بغير ذلك فلا يصحُّ هذا الادِّعاء، ونرى أنَّ الأَسلم أنَّ نعدَّ (لولا) أداةً بسيطةً لها خصوصيتها واستعمالها إذْ يخلصنا هذا الادِّعاء من الدُّخول في متاهة أصلها وتركيبها.

خبر المبتدأ الواقع بعدها:

الأمر الثاني الذي أكثر النُّحاة الحديث فيه هو خبرُ المبتدأ الواقع بعد (لولا)، فقد عدَّ ابن مالك، حسب النَّصِّ المنقول عنه قبل قليل، حذفَ الخبرَ أمراً لازماً لها وقد فصَّل غيره من النُّحاة المسألة حسب حالة الخبر، فإن كان كوناً عاماً وجبَ حذفه وإلا ذكر، وقد نقل ابن هشام هذا القول عن أكثر من نحويِّ فقال: (ذهب الرمَّاني وابنُ الشَّجريِّ والسُّلويين وابنُ مالكٍ إلى أنَّه يكون كوناً مطلقاً. . . فيجب حذفه وكوناً مقيداً. . . فيجب ذكره إن لم يُعلم نحو (لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمتُ الكعبة)^٧ ويجوزُ الأمران إن علم).^٨

وهذه الآراء هي خلاصة آراء النُّحاة في المسألة فإن كان الخبرُ كوناً مطلقاً وجب حذفه كقول جرير:

لولا الحياءُ لاجني استعبارٌ ولزرتُ قبركُ والحبيبُ يزارُ

وإن كان الخبرُ كوناً خاصاً وجب ذكره كي يُفهم المرادُ فلو حذف مثلاً (حديثو) من الحديث السابق لما بقي للحديث معنى، وقد عدَّ خالد الأزهري وجوبَ حذف الخبر غالباً لا واجباً ثمَّ ذكر مثلاً ذكر فيه الخبر وقال عنه من غير الغالب^٩.

دخولها على ضمير جر:

الأمر الثالث الذي دار حديث النُّحاة حوله هو دخول (لولا) على ضمير جر، إذْ واجه النُّحاة شواهد دخلت فيها (لولا) على ضمير جر أي (الهاء والكاف)، فخرَّجوا ذلك على وجهين أولهما قال به سيبويه ومن وافقه، وهو أنَّ تعدَّ (لولا)

من حروف الجرّ الزائدة، فقال عن المسألة: (. . . إذا أضمرت الاسم فيه جرّ وإذا أظهرت فيه رُفع. . . والدليل على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمير مرفوع قال الشاعر يزيد بن الحكم^{١١}:

وكم موطنٍ لولايٍ طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النّيق منهوي

وهذا قول الخليل، رحمه الله، ويونس^{١١}.

فالواضح أنّ سيبويه يطلق ذلك في كلّ اسمٍ أردت إضماره بعد (لولا)، أمّا ابن هشام فيرى أنّ الأصل أن يكون الضمير مرفوعاً كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ *سبأ ٣١*، ثمّ قال وسمع قليلاً (لولاي، لولاك، لولاه) ثم ذكر تخريج المسألة^{١٢}.

والوجه الثاني الذي خرّج هذا التركيب عليه هو أنّ نعدّ ضمير الجرّ نائباً عن ضمير الرفع فهو مبتدأ، وقد نقل هذا الوجه ابن هشام عن الأخفش فقال: (. . . وقال الأخفش: الضمير مبتدأ و(لولا) غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع)^{١٣}.

وفي كلا التّخريجين حمل لعنصرٍ نحويّ على غير بابيه ولعلّ المخلص من هذه المسألة أنّ نعدّ الضمير في محلّ جرّ بالإضافة إلى المبتدأ المحذوف بالتقدير في (لولاك) لولا شأنك أو لولا وجودك، وقد سُمع حذف المضاف مع بقاء عمله إذ حملوا على ذلك قوله تعالى: (وَاللّٰهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) فيمن قرأ بجرّ الآخرة، إذ قدر، فالله يريد ثواب الآخرة فلا مانع من وجهة نظري من الحمل عليه في هذا التركيب.

جواب لولا:

تقتضي لولا جواباً مصدرراً بفعلٍ ماضٍ لفظاً ومعنى أو بفعلٍ ماضٍ معنًى {مضارع مسبوق ب (لم)} ويقترن الفعل الماضي باللام المفتوحة ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا﴾

مُؤْمِنِينَ ﴿ *سبأ: ٣١* إِنْ كَانَ مَثْبُتًا أَمَّا إِنْ كَانَ مُنْفِيًّا بِ(ما)، فلا يقترن باللام غالباً وقد يردُّ مقترناً بها كما قد يردُّ المثبتُ مجرداً منها،^{١٤} فكلُّ هذه الحالات مسموعةٌ منصوصٌ عليها، وإن كان استعمالُ بعض الصيغ أكثر من بعضٍ على أنَّ جواب (لولا) لم يرد دون اللام في القرآن الكريم وهو ماضٍ مثبت^{١٥}.

حذف جوابها:

أصبح معروفاً في باب الشرط أنَّه متى دلَّ دليلٌ على جواب الشرط حذفَ هذا الجوابُ ولا تختلفُ (لولا) عن غيرها في ذلك، ومن ورودِ جوابها محذوفاً في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ *النور: ١٠*^{١٦}.

دخول لولا على اسمٍ وجوابه ماضٍ مقترن باللام:

يعدُّ هذا النمطُ التركيبيُّ الصورةَ الأساسيةَ للجملية الشرطية ذاتِ الأداة (لولا)، إذ إنَّ أصلَ استعمالها أن تدخلَ على مبتدأٍ خبره محذوفٌ، ثمَّ يأتي بعد ذلك جوابُ الشرط الذي يجوز فيه أن يكونَ مقترناً باللام كما يجوز أن يأتي مجرداً من هذه اللام، إلا أنَّ الجوابَ جاء في هذا النمط مقترناً باللام في كثير من أقوال الإمام المهدي عليه السلام، وهو مجرد من (ما) النافية، وقد ورد هذا النمطُ التركيبيُّ كثيراً، كقوله: (لولا ما عندنا من محبةٍ صلاحكم ورحمتكم، والإشفاق عليكم، لكننا عن مخاطبتكم في شغلٍ).^{٢٢} وقوله: (إنَّا غيرُ مهملين لمراعاتكم، ولا ناسين لذكركم. . . ولولا ذلك لنزل بكم اللأواء- أي الشدائد- واصطلمكم الأعداء، فاتقوا الله جلَّ جلاله وظاهرونا).^{٢٣} والواضحُ أنَّه جاء بعد لولا مبتدأً كان خبره محذوفاً في حين كان الجوابُ فعلاً ماضياً مقترناً باللام (لكننا، لنزل).

الأداة إذا:

أبدأ حديثي عن أسماء الشرط غير الجازمة بالحديث عن (إذا) التي قال فيها النُّحاة: هي ظروفٌ لما يستقبلُ من الزمانِ خافضٌ لشرطه منصوبٌ المحلُّ بجوابه، فهذا التعريف هو التعريفُ المكثفُ، إذ يبينُ نوعَ الأداة أي هي اسميةٌ ظرفيةٌ واستعملها إذ تستعملُ في الزمنِ المستقبلِ وإعرابها إذ يعملُ بنصبها جوابها، وتكونُ مضافةً إلى شرطها أي تكونُ جملةً الشرط بعدها في محلٍّ جرٍّ مضافاً إليه.

وكان سببوه قد تحدثَ عن (إذا) في باب الشرط، وقرّر فيها أموراً منها أنه لم يجز المجازاة فيها إلا في الضرورة الشعرية، وأنها للمستقبل، وتفيدُ الدلالةَ على وقتٍ معلومٍ بعكس (إن) وذكر المثال المعروف (.. . ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البسرُّ كان حسناً ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البسرُّ كان قبيحاً)^{٢٤}.

ثم تابع حديثه عن عملها فقال: (وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبلُ وأنها لا بد لها من جواب وقال قيس بن الخطيم الأنصاري^{٢٥}:

إذا قصرتُ أسيافنا كان وصلها خطأنا إلى أعدائنا فنضارب^{٢٦}
والواضحُ من كلامِ سببويه أنه يقصدُ بالمجازاة (العمل) أي الجزم إذ عدَّ ذلك ضرورةً شعريّةً، فالفعل (نضارب) مجزومٌ لأنه معطوفٌ على جواب (إذا)، هذا هو المفهوم من كلامِ سببويه، ولم يختلفْ كلامُ كثيرٍ من النُّحاة عن كلامِ سببويه، فقد ذكر هؤلاء أن (إذا) تحتاجُ إلى جوابٍ وهي مؤقتةٌ تفيدُ وقتاً معلوماً، ولا يجازى بها أي لا يجزمُ إلا في ضرورةٍ شعريّة^{٢٧}، ومن النُّحاة من اكتفى بالإشارة إلى أن (إذا) ظرفٌ للمستقبل فيه معنى الشرط غالباً^{٢٨}.

الفرق بين (إذا) وبين (متى):

لما اتفقت النُّحاة على أنَّ (إذا) تستعملُ للوقتِ المعلومِ فَرَّقَ بعضهم بين الأداة (متى) وبين الأداة (إذا) في الاستعمالِ، قال الزَّخَشَرِيُّ: (والفصلُ بين متى وإذا أنَّ متى للوقتِ المبهمِ وإذا للمعِين) ^{٢٩}، ونقلَ السيوطي قولَ الزَّخَشَرِيِّ بحرفيَّته، وأضاف إليه قول غيره من العلماء بهذه الفائدة ^{٣٠}

خروج (إذا) عن الشَّرْطِ:

ذكر عددٌ من النُّحاة أنَّ (إذا) قد تخرُجُ عن بابِ الشَّرْطِ، فذكر ابنُ الحاجب أنَّ مثل قوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ) * الليل ١-٢*، لا يحملُ معنى الشَّرْطِ لأنَّ هذا المعنى يلزمُ أن يكونَ ما قبلها مشروطها في المعنى ولا يستقيمُ أن يكونَ القسمُ الإنشائي مشروطاً لأنَّه ثابتٌ لا يقبلُ تعليقاً والمعلِّقُ هو خبرٌ في المعنى والإنشاء ليس خبراً وفصلُ المسألة في ذلك وأوضحَ بعد ذلك عملَ إذا واستعمالها ومعمولها ^{٣١}.

وفتح ابنُ هشامٍ فصلاً في المغني تحدَّث فيه عن خروج (إذا) عن الشَّرْطِ وحملَ عليها آياتٍ، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ * الشورى ٣٧*، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ * الشورى ٣٩*.

فعدّها مجرّداً ظرفاً للخبرِ إذ لو كانت شرطاً لدخلتُ الفاءُ على الجملة الاسميَّة وذكر بعد ذلك ما استشهد به ابنُ الحاجب من آية قسمِ الله عزَّ وجلَّ بالليل ^{٣٢}، وتبعه في ذلك السيوطي ^{٣٣}.

هذا ويمكنُ لنا أن نخرِجَ (إذا) عن دائرة الشَّرْطِ لتكونَ ظرفاً فحسبُ إذا تقدم عليها جوابها فمن التيسيرِ في الإعرابِ أن نقولَ عن (إذا) التي يتقدمُ عليها جوابها في المعنى (إنها فقدت معنى الشرط) فتكونَ ظرفاً متعلقاً بالفعل المتقدم الذي هو جوابٌ في المعنى.

خروج (إذا) عن الظرفية:

ذكر ابن هشام أنّ عدداً من النحاة أجازوا أن تخرج (إذا) عن الظرفية فتأتي مفعولاً به أو مبتدأً أو اسماً مجروراً، ثم ذكر رأي الجمهور فقال: (والجمهور على أنّ (إذا) لا تخرج عن الظرفية)^{٣٤}، وهذا الرأي هو الأصوب والأسهل لأن حصر أداة بمعنى واحد هو أسهل وأبسط، ومن المعروف أنّ إرجاع كلّ أداة إلى معناها الأصلي حتى بتأويل بعض الشواهد هو الأرجح عند النحاة.

خروجها عن المستقبل:

ذكر ابن هشام أنّ (إذا) تخرج عن الاستقبال في استعمالين: الأول أن تكون للماضي كما تستعمل (إذ) للمستقبل أحياناً، وحمل عليه ابن هشام قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا .﴾ * التوبة ٩٢*، وغيره من الشواهد.

والاستعمال الثاني أن تجيء للحال وذلك بعد القسم كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ * الليل ١*، ثم يرجح بقاءها على الاستقبال مع أنّها متعلقة بحال من الليل مستدلاً بمجيء الحال مقدّرة^{٣٥}.

العامل فيها:

ذكرت في التعريف أنّ (إذا) ظرف منصوبٌ بجوابه، وهذا هو قول الأكثرين وبه نأخذ، وذكر أنّ العامل فيها هو شرطها قياساً على غيرها من الأدوات الظروف.

اختصاصها بالفعل:

لما كانت (إذا) من أدوات الشرط اختصت بالدخول على الجملة الفعلية إذ نصّ على ذلك ابن هشام فقال: (وتختص بالدخول على الجملة الفعلية . . .) ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك وقد اجتمعتا في قول أبي ذؤيب^{٣٦}:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تردُّ إلى قليل تنقع^{٣٧}.

ولما كانت مختصةً بالفعل أعرب الاسم الذي يليها- إن وليها اسم- فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ على التفسير ونقل هذا الرأي عن سيبويه وأما الأخص فهو يعده مبتدأ^{٣٨}. بقي أن أشير إلى أن محمد الأنطاكي عدَّ (إذا) مع (إن وإذما) في أدوات الشرط الاحتماليِّ فقال: (أما الأدوات الشرطيَّة التي تقوم بهذا النوع من الربط وتعطي هذه الصورة من العلاقة السببية فهي (إن- إذما- إذا)^{٣٩}.

وهذا الجمع بين الأداة (إن) و (إذا) في الاستعمالِ غريبٌ، إذ وجدنا أن بعض النحاة فرّقوا بين الأداة (إن) في الاستعمال، أما الأنطاكي فجمع بين الأداة (إن) في استعمالٍ واحدٍ هو الشرط الاحتماليُّ وهذا غريبٌ، والأغربُ منه قولُ إبراهيم الشمسان عن ابن هشامٍ إنه لم يورد إذا في المغني حيث قال: (. . . أما إذا) فلم يوردها في المغني (. . .)^{٤٠}. وهذا افتراءٌ على ابن هشام وعلى مغنيه لأنَّ الأداة (إذا) كانت من بين الأدوات الأكثر تفصيلاً في مغني اللبيب وقد أشرت إلى بعض الفصول التي عنونها بخصوص الأداة (إذا).

وخلاصة القول: إنَّ (إذا) أداة ظرفيةٌ زمانيةٌ يعملُ فيها جوابها وهي مضافةٌ إلى فعلها، تفقدُ أحياناً معنى الشرط، وتستعملُ أحياناً في الزمن الماضي، وإذا دخلت على اسمٍ كان هذا الاسم فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسرُه الفعل الذي بعدها، وهي لا تعملُ إلا في ضرورة الشعر، هذه خلاصة القول في (إذا) وتنتقل الآن للحديث عن ورود إذا في أقوال الإمام المهدي عليه السلام.

د-أنهاط الجملة الشرطية ذات الأداة (إذا):

تصدّرت الأداة (إذا) قائمة أدوات الشرط من حيث عدد مرّات ورودها في أقوال الإمام المهدي عليه السلام، فقد تجاوزَ عدد مرّات ورودها ثلاثمئة مرّةً وقد تنوعت من

حيث التركيبُ في أنماطٍ مختلفةٍ، فقد تركبت وفق الأنماط الآتية:

١- مجيء إذا مع فعلٍ ماضٍ وجوابٍ ماضٍ:

يمكنُ لفعلِي الشرط والجوابِ بعد (إذا) أن يأتيا ماضيين:

وقد ورد هذا النمط في أقوال الإمام المهدي عليه السلام كثيراً، فعلى سبيل المثال لا

الحرص: (وإذا أقل نجمٌ طلع نجم)١.

(قلوبنا أوعيةٌ لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا) ٤٢

(إذا أذن الله لنا في القول، ظهر الحق واضمحَلَّ الباطل وانحسر عنكم)٢.

٢- مجيء إذا مع فعلٍ ماضٍ وجوابٍ جملة اسمية:

لا يختلفُ هذا النمطُ التركيبيُّ عن سابقه سوى في كونِ الجوابِ هنا جملةً اسميةً

في حين كان هناك جملةً فعليةً، ويكثرُ أن يأتي جوابُ (إذا) جملةً اسميةً كقول العرب:

(إذا دُبحت الشاةُ فالسَلخُ لا يؤلمها). وكقول عنتر بن شدادِ العبسيِّ في معلقته٣:

فإذا ظلمتُ فإنَّ ظلمي باسَلٌ مرٌّ مذاقته كطعمِ العلقمِ

وقد كثر مجيءُ هذا النمطِ في أقوال الإمام المهدي عليه السلام، إذ بلغَ عددُ مرَّاتِ ورودِهِ

مئةً وعشرَ مرَّاتٍ في الأقوال وكان في أكثر تلك الحالات متصلاً بجوابِ الشرط فيه

بالفاء، ومن ذلك قوله: (إذا استغفرت الله (عز وجل) فالله يغفر لك).

فقد ورد جوابُ (إذا) في هذه الجملِ جملةً اسميةً متصلةً بالفاء موافقةً في ذلك

القاعدة النحوية التي توجبُ اقترانَ جوابِ الشرط بالفاء إذا كان جملةً اسميةً، فيما

كان فعل الشرط ماضياً.

الأداة كلاً:

هي أداة اسميةٌ ظرفيةٌ شرطيةٌ للتكرار، أي تفيدُ تكرار حدوثِ جوابها كلاً

ذكر فعلها، فقوله تعالى: (كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا) *آل

عمران ٣٧*، لا يعني أنه دخل عليها فوجد عندها رزقاً مرةً واحدةً، وإنَّما تفيدُ أنه كلما تكرر دخوله تكرر أنه يجدُ عندها الرزق.

ولما علقتُ حديثاً بحدوثِ آخرِ حُسنٍ أن تعدَّ من أدوات الشرط، على أن النُّحاة قديماً لم يذكروها في بابِ الشرط، وإنَّما عدُّوها ظرفيةً زمانيةً، ولأنَّها مركبةٌ من (كل) و(ما) وهذه الـ(ما) هي التي منحتها الظرفية، وهي التي قرَّبت (كلما) من باب الشرط، لذلك حُسن أن تعدَّ شرطيةً، يقول عنها ابن هشام: (كل في نحو (كلِّمًا رزقوا منه من ثَمرةٍ رزقاً قالوا) *البقرة ٢٥*، منصوبةٌ على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى، وجاءتها الظرفية من جهة (ما) فإنَّها محتملة لوجهين: أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعدها صلةٌ فلا محلَّ لها. . . . الثاني: أن تكون اسماً نكرةً بمعنى وقت، والجملة بعده في موضع خفضٍ على الصفة)٤٥.

ثم يذكر بعد ذلك أن ما يقربُ الوجه الأول أمران، الأول كثرة مجيء الماضي بعدها والثاني أن (ما) المصدرية التوقيتية شرطٌ من حيث المعنى ومن هنا احتيج إلى جملتين تترتبُ إحداهما على الأخرى٤٣

إذاً فخلاصة الأداة (كلما) أنَّها مركبةٌ من (كل وما)، وهي ظرفيةٌ زمانيةٌ، ويكثرُ أن يأتي الماضي بعدها، هذا رأيُ القدماء فيها.

أمَّا في العصر الحديث فقد ذكر محمد الأنطاكي أنَّها مركبةٌ، لكنه نقل عن (البعض) أنَّها شرطيةٌ فقال: (كلما: مركبةٌ من (كل) و(ما) المصدرية ولا يليها إلا جملتان ولهذا أشبهت أدوات الشرط بل لقد رأى بعضهم عدَّها في أدوات الشرط تسهياً واختصاراً)٤٦.

إذاً عدَّها بين أدوات الشرط هو من قبيل التسهيل والاختصار، لأنَّه يخلص من الدخول في البحث عن أسباب عدَّها قريبةً من باب الشرط، ولم يذكر الأنطاكي من

مِنَ النَّحَاةِ يَعِدُّهَا شَرْطِيَّةً إِنَّمَّا اِكْتَفَى بِنَقْلِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِهِمْ.
أَمَّا إِبْرَاهِيمُ الشَّمْسَانُ فَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ الْقَوْلَ عَنِ الزَّخْمَشَرِيِّ فَقَالَ إِنَّ الزَّخْمَشَرِيَّ
يَعْتَبِرُ الْجُمْلَةَ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا (كَلِمًا) جُمْلَةً شَرْطِيَّةً^{٤٧}.

أَمَّا فِي الدِّرَاسَاتِ الَّتِي تَنَاوَلَتْ (الشَّرْطَ) فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ فَقَدْ ذُكِرَتْ (كَلِمًا) بَيْنَ
أَدْوَاتِ الشَّرْطِ دُونَ إِشَارَةِ إِلَى تَرْكِيبِهَا، فَقَدْ قَالَتْ عَنْهَا جَمَلَةٌ دَاوُدَ عِيَّاشٍ: (تَفِيدُ الشَّرْطَ
وَلَا تَجْزُمُ وَهِيَ ظَرْفٌ يَفِيدُ التَّكْرَارَ وَلَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي)^{٤٨}، وَهَذِهِ خِلَاصَةُ الْقَوْلِ
فِيهَا وَإِلَيْهِ أَشَارَ بَعْضُ الدَّارِسِينَ^{٤٩}، وَفِيهَا تَسْهِيلٌ وَاخْتِصَارٌ إِذْ تُعَدُّ (كَلِمًا) أَدَاةً وَاحِدَةً
مُرَكَّبَةً لَهَا عَمَلُهَا وَمَعْنَاهَا وَاسْتِعْمَالُهَا الْخَاصُّ بِهَا، وَإِلَى ذَلِكَ نَمِيلُ فِي هَذَا الْبَحْثِ.
كَانَ اسْتِعْمَالُ الْأَدَاةِ (كَلِمًا) جَيِّدًا فِي وِرَايَاتِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عليه السلام، إِذْ تَجَاوَزَ عَدْدُ
مَرَّاتٍ وَرَوَدَهَا الْخَمْسِينَ مَرَّةً، وَقَدْ تَنَوَّعَ اسْتِعْمَالُهَا فَتَرَكِبَتْ فِي أَنْهَا طِ مَخْتَلِفَةً أَهْمُهَا:

- مَجْمِيءٌ كَلِمًا عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ وَجَوَابٍ مَاضٍ:

يَكْثُرُ أَنْ يَأْتِيَ الْفِعْلَانِ بَعْدَ (كَلِمًا) مَاضِيَيْنِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُنْتَبِي: °

كَلِمًا رَحِبَتْ بِنَا الرَّوْضِ قَلْنَا حَلَبٌ قَصْدُنَا وَأَنْتِ السَّيْلُ

وَقَدْ وَرَدَ هَذَا النَّمْطُ، عَشْرَ مَرَّاتٍ فِي أَقْوَالِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ عليه السلام، كَقَوْلِهِ: (كَلِمًا غَابَ
عَلَمٌ بَدَا عَلَمٌ)^{٥١}. فَكَمَا هُوَ وَاضِحٌ جَاءَ كُلُّ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ فِعْلًا مَاضِيًّا فِي
هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

وَمَّا تَجَدَّرَ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ أَنْ الْأَلْفَاظَ اللَّغْوِيَّةَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْإِمَامُ الْمَهْدِيُّ عليه السلام
فِي أَقْوَالِهِ الشَّرِيفَةِ إِنَّهَا تَجَلَّتْ رَوْعَتَهَا عِبْرَ الْكَشْفِ عَنْ مَعَانِيهَا، وَبِهَذَا فَقَدْ كَشَفَ
الْأَسْلُوبَ الشَّرْطِيَّ مَلَامِحَ تِلْكَ الصِّيَاغَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَدَقَّةَ تَعْبِيرِهَا، وَجَمَالَ تَرَاكِيِبِهَا
الَّتِي عَزَّزَتْ وَاقَعَ الْمَعْنَى الظَّاهِرِيَّ وَالْمُضْمَرِ، وَقَدْ كَانَتْ الْأَلْفَاظُ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ
الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، وَالْجُودَةِ وَالِاتِّقَانِ فِي الْكَشْفِ عَنْ تِلْكَ الْمَعَانِي.

الختامة:

نستتج بناءً على ما سبق أنّ أيّ نصّ لغويّ يتألف من مجموعةٍ من التّراكيب النّحويّة التي تشكّل من خلال تفاعلها فيما بينها بنية النّصّ اللغوي، وهذه التّراكيب النّحوية تتكوّن من علاقاتٍ إسناديّةٍ أو ترابطيّةٍ بين عناصر البنية النّحوية للنّصّ اللغوي، وهي لا تأتي في الكلام عشوائيّاً لأنّ لكلّ تركيبٍ دلالةً ووظيفةً يؤديها ليخدم المعنى العامّ للنصّ اللغوي الذي يقوم بدوره بمهمّته التّوصيليّة التي وجدت اللغة من أجلها.

وقد لاحظت الدراسة تنوعاً كبيراً في استعمال (الجملة الشرطية) في أقوال الإمام المهدي عليه السلام. وقد وردت كثيراً وفق أدوات مختلفة لم يستطع البحث الإمام بها كاملةً نظراً لتفرعاتها وجودة ذكرها وحسن استعمالها، لذلك لجأنا إلى أخذ عينات من هذا الفيض اللغوي الذّاخر للإمام المهدي عليه السلام.

هوامش البحث:

- (١) انظر المحكم والبحر الأعظم - ابن سيده الأندلسي، ج ٨ / ١٣، ولسان العرب - ابن منظور الإفريقي - ج ٧ / ٣٢٩، والقاموس المحيط - الفيروز أبادي - ج ١ / ٦٧٣، وتاج العروس - الزبيدي - ج ١٩ / ٤٠٤.
- (٢) انظر المحيط - محمد الأنطاكي - ج ٢ / ٥٢، ٥٣.
- (٣) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار - محمد باقر المجلسي - ج ١٢
- (٤) شرح الكافية الشافية: ابن مالك الجبائي ج ٣ / ١٦٥٠. وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ٤ / ٤١، وجمع الهوامع: السيوطي ج ٢ / ٥٧٥.
- (٥) المقتضب - المبرد - ج ٣ / ٧٦.
- (٦) انظر تفصيل ذلك أمالي ابن الحاجب - ج ١ / ٣٠٩.
- (٧) رواه مسلم في صحيحه باب نقض الكعبة وبنائها - ج ٢ / ٩٦٩.
- (٨) مغني اللبيب - ابن هشام ج ١ / ٢٨٨.
- (٩) انظر التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى / ١١٤.
- (١٠) البيت من شواهد سيبويه - ج ٢ / ٣٧٤، والخصائص - ج ٢ / ٢٦١، والمفصل - ج ١ / ١٧٤، والإنصاف - ج ٢ / ٥٦٦، والجنى الداني - ج ١ / ٦٠٣، وجمع الهوامع - ج ٢ / ٤٥٨.
- (١١) الكتاب - سيبويه - ج ٢ / ٣٧٣، ٣٧٤.
- (١٢) انظر مغني اللبيب - ابن هشام - ج ١ / ٢٨٩.
- (١٣) مغني اللبيب - ابن هشام - ج ١ / ٢٩٨، وأمالي ابن الحاجب - ج ٢ / ٤٨١.
- (١٤) انظر شرح الكافية الشافية - ابن مالك - ج ٣ / ١٦٥١، وجمع الهوامع - السيوطي - ج ٢ / ٥٧٥.
- (١٥) انظر الأشباه والنظائر - السيوطي - ج ٢ / ٥١٦، ٥١٧.
- (١٦) انظر شرح الكافية الشافية - ابن مالك ج ٣ / ١٦٥١ وجمع الهوامع - السيوطي ج ٢ / ٥٧٥.
- (١٧) رواه مسلم بلفظ لولا أن تعيرني قريش - باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله - ج ١ / ٥٥، وأحمد في مسنده مع أن - ج ١٥ / ٣٧٤، وورد في أمالي ابن بشران دون (أن) - ج ١ / ١٧٤.
- (١٨) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي - أبو البقاء العكبري / ١٣٧.
- (١٩) يضرب لمن خبره خير من رؤيته.
- (٢٠) انظر المحيط - محمد الأنطاكي - ج ٢ / ٦٤-٦٥.
- (٢١) انظر أسلوب الشرط في خطب العرب ووصاياهم - رسالة ماجستير - رسمية الشراونة

- ص ٦٠، وأسلوبها الشرط والقسم بين لغة الشعر الجاهلي ولغة الحديث الشريف - ماجستير -
جملة داوود عياش ص ١٨٩. - الكتاب - سيبويه - ج ٣ / ٦٠.
- (٢٢) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار - محمد باقر المجلسي - ط ٣ - ج ١٢
(٢٣) المرجع نفسه
- (٢٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي - ج ١ / ٨١، والبيت من شواهد سيبويه - ج ٣ / ٦١،
وحروف المعاني والصفات - ج ١ / ٦٣.
- (٢٥) المرجع نفسه - ج ٣ / ٦١.
- (٢٦) انظر المقتضب - المبرد - ج ٢ / ٥٦، اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء
العكبري - ج ٢ / ٥٦، شرح الكافية الشافية - ابن مالك - ج ٣ / ١٥٨٣، الأصول في النحو - ابن
السراج - ج ٢ / ١٦٠، همع الهوامع - السيوطي - ج ٢ / ١٧٩ - ١٨٠.
- (٢٧) انظر للمحة شرح الملحّة - ابن الصّائغ - ج ١ / ٤٤٦، حروف المعاني والصفات - الزجاجي -
ج ١ / ٦٣.
- (٢٨) المفصل في صنعة الإعراب - الزمخشري - ق ١ / ٢١٦.
- (٢٩) انظر - الأشباه والنظائر في النحو - السيوطي - ج ٢ / ٥١٢.
- (٣٠) انظر تفصيل ذلك - أمالي ابن الحاجب - ج ١ / ١٨٥ - ١٨٦.
- (٣١) انظر مغني اللبيب - ابن هشام - ج ١ / ١٢١.
- (٣٢) انظر - همع الهوامع - السيوطي - ج ٢ / ١٧٩.
- (٣٣) مغني اللبيب - ابن هشام - ج ١ / ١١٤ - ١١٥.
- (٣٤) انظر - مغني اللبيب - ابن هشام - ج ١ / ١١٦.
- (٣٥) المفضليّات - ج ١ / ٤٢٢، وجمهرة أشعار العرب - ج ١ / ٤٣٧، والبيت من شواهد المغني
= ج ١ / ١١٤، وهمع الهوامع - ج ٢ / ١٨١، وحاشية الصبان - ج ٢ / ٣٨٩.
- (٦٣) المغني - ج ١ / ١١٤.
- (٣٧) انظر مغني اللبيب - ابن هشام - ج ١ / ١١٤، وهمع الهوامع - السيوطي - ج ٢ / ١٨١ -
وأسلوب الشرط في خطب العرب ووصيائهم - ماجستير - رسمية محمد شر وانة / ٦٥.
- (٣٨) المحيط - محمد الأنطاكي - ج ٢ / ٥٥.
- (٣٩) الجملة الشرطية عند النحاة العرب - إبراهيم الشّمسان / ٢٠٩.
- (٤٠) جمهرة أشعار العرب - ج ١ / ٣٦١، والواضح المبين في شرح المعلقات السّبع - الزّوزني / ١٣٩،
ولم يرد البيت في كتب النحو.

- (٤١) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار- محمد باقر المجلسي- ط ٣- ج ١٢
(٤٢) المرجع نفسه
(٤٣) المرجع نفسه
(٤٤) مغني اللبيب- ابن هشام- ج ١/ ٢١٩.
(٤٥) انظر المرجع نفسه- ج ١/ ٢٢٠.
(٤٦) المحيط- محمد الأنطاكي- ج ٣/ ١٨٧.
(٤٧) انظر الجملة الشرطية عند النحاة العرب- إبراهيم الشمسان/ ٢٢٨.
(٤٨) أسلوب الشرط والقسم بين لغة الشعر الجاهلي ولغة الحديث النبوي الشريف- جملة داود عياش/ ١٤٩.
(٤٩) انظر- الجملة الشرطية في دواوين شعراء المعلقات السبع- محمد ناشر علي المهدي- دكتوراه/ ٢٤.
(٥٠) الصبح المنبي عن حيشية المتنبى- ج ١/ ١٠٦، وانظر الوساطة- ج ١/ ١٥٤.

قائمة المصادر والمراجع:

- *القرآن الكريم.
- *صفوت، احمد زكي. ٢٠٠٦م. أسلوب الشَّرط في خطب العرب ووصاياهم في كتاب جمهرة خطب العرب - رسالة ماجستير - رسمية محمد الشراونة - جامعة الخليل.
- *٢٠١٠م. أسلوبا الشرط والقسم بين لغة الشعر الجاهلي ولغة الحديث النبوي - رسالة ماجستير - جملة داود عيَّاش - جامعة الشرق الأوسط.
- *ابن الحاجب، أملي. أبو عمرو عثمان ابن الحاجب. ١٩٨٩م. تح فخر صالح سليمان قدرة. بيروت - لبنان: دار الجيل.
- *العكبري، أبو البقاء. ١٩٩٩م. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: تح عبد الحميد هنداوي. مصر - القاهرة: مؤسسة المختار. ط ١.
- *السيوطي، جلال الدين. ١٩٨٢م. الأشباه والنظائر: تح عبد الإله النبهان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- *المجلسي، محمد باقر. ١٩٨٣م. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ج ١٢. ط ٣.
- *الزبيدي. د. ت. تاج العروس من جواهر القاموس: تح مجموعة من المحققين. دار الهداية.
- *القرشي، أبو زيد. د. ت. جمهرة أشعار العرب: تح علي محمد البجادي. نهضة مصر للطباعة والنشر.
- *ابن جني، أبو الفتح. د. ت. الخصائص: تح: محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة العامة المصرية ط ١.
٤. ط .
- *العقيلي، ابن عقيل. ٢٠٢٠م. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تح: محي الدين عبد الحميد. دمشق - بيروت: دار ابن كثير. ط ١.
- *الأزهري، خالد. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح. بيروت:
- * دار الكتب العلمية. ط ١.
- *الجياي، ابن مالك. د. ت. شرح الكافية الشافية: تح عبد المنعم الهريدي. جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي. ط ١.
- *آبادي، لفيروز. ٢٠٠٥م. القاموس المحيط: تح مكتب تحقيق التراث. بيروت: مؤسسة الرسالة بإشراف نعيم عرقسوسي مؤسسة الرسالة. ط ٨.
- *الأنصاري، ابن هشام. د. ت. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: تح محي الدين عبد الحميد. مصر: دار الطلائع.
- *الضبي، المفضل. د. ت. المفضليات: تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف. ط ٦.
- *المبرد، أبو العباس. د. ت. المقتضب: تح عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب.
- *الأندلسي، ابن سيدة. ٢٠٠٠م. المحكم والمحيط الأعظم: تح عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط ١.
- *الإفريقي، ابن منظور. ١٤١٤هـ. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط ٣.
- *ابن الصائغ. ٢٠٠٤م. اللوحة في شرح الملحة: تح إبراهيم الصاعدي. المدينة المنورة. ط ١.